العدد (2592)
السنة العاشرة - السبت
(15) أيلول 2012

أكدوا ضرورة دعم القطاع الخاص

متخصصون: نعاني من غياب سياسة اقتصادية واضحة

□ بغداد /علي الكاتب - المدى برس

غياب الخطط الاقتصادية يلقي بظلاله سلباً على الواقع الخدمي

بيّن متخصصون في الشأن الاقتصادي أن غياب سياسة اقتصادية واضحة المعالم يؤثر سلبا في النمو الاقتصادي في البلاد، مشيرين إلى ان عملية النهوض بالاقتصاد الوطني تتطلب وجود خطط إستراتيجية تتلاءم وجميع المتغيرات الراهنة. وقال الخبير الاقتصادي جواد البكري إن عملية النهوض بالاقتصاد الوطني تتطلب وجود خطط إستراتيجية بعيدة المدى بالشكل الذي يتلاءم وجميع المتغيرات الراهنة، لاسيما في المجالات الاقتصادية بشكل خاص والمجالات السياسية والاجتماعية الأخرى بشكل عام. وأضاف التدريسي في جامعة بابل: أن نسبة الفقر تتجاوز حالياً الـ٢٣٪ والتي تعد مرتفعة ونسبة البطالة تبلغ ١٣٪، وان أمام العراق تحديا اكبر هو استعادة مكانته الإقليمية والدولية لكونه يعد بلدا نفطيا يحتل الصدارة بين الدول المنتجة للنفط، حيث يمتلك ثالث اكبر احتياطي نفطي في العالم،ولديه من موقع إستراتيجي مهم في العالم يجعله مؤهلا لأن يكون رقما صعبا بين اقتصاديات دول المنطقة، الأمر الذي يسهم في النهوض بالاقتصاد العراقي في المرحلة الحالية. وأشار إلى أن وضع الخطط الإستراتيجية التي من شأنها النهوض بالاقتصاد العراقي تتطلب ان تكون هناك تخطيط متكامل لخطط خمسية، ضمن منهاج يعد سنوياً في هذا السياق، كما أن هناك خطط تتجاوز العشر أو الخمس وعشرين سنة المقبلة، وهو الذي من الممكن أن تتبناه وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي. ونوه بان تحريك عجلة الاقتصاد وتوفير فرص العمل والخدمات وانجاز إعمار البنى التحتية، مهمة جداً لتوفير بيئة جاذبة لاستثمارات تنعش الاقتصاد العراقي، وهو ذات الأمر الذي أشار له الحضور في مداخلاتهم ومناقشاتهم وبحوثهم، الامر الذي يتطلب – حسب ما يدعون إليه – إيجاد رؤية واضحة للاقتصاد العراقي تبنى على أساسها سياسة وخطط اقتصادية معينة تكون مرتكزا لآليات التنفيذ المستقبلية التي تأخذ بعين الاعتبار كل الجهود التي بذلت على هذا الطريق والتي لم تجد طريقا الى النور منذ عام ٢٠٠٣ ، مع الأخذ بعين الاعتبار التركيز بشكل كبير على كل الإستراتيجيات والخطط المنجزة والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الدراسات والبحوث ومسوحات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بهذا الصدد،وكذلك تأخذ بعين الاعتبار الوضع السياسي والاجتماعي ونظام الحكم الجديد الذي بني على أساس تخفيف سلطة المركز نحو صلاحيات اكبر للمحافظات والأقاليم وغيرها ما يجدر وضعه على طاولة البحث مما يشكل العمود الفقري لمعالم الاقتصاد العراقي لفترة ما بعد التغيير.

ولفت إلى أن مركز إنماء سينشر تقريرا مفصلا حول الموضوع في المرحلة المقبلة يتضمن التوصيات والاقتراحات التي ترسم مستقبل أفضل للاقتصاد العراقي بالإضافة إلى كتيب يطبع ويوزع لاحقا على أصحاب الرأي والقرار في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة للخروج بنتائج ايجابية بهذا المجال.

في الوقت نفسه انتقد مدير معهد التقدم للسياسات الإنمائية مهدي الحافظ في حديث إعلامي عدم وضوح الفلسفة الاقتصادية وهيمنة الحكومة على قطاع الاقتصاد، لافتا إلى أن الاعتماد على القطاع العام أثر سلبا في النمو الاقتصادي بالبلاد. وأشار وزير العلوم والتكنلوجيا السابق رائد فهمي إلى أن غياب الأبعاد التنموية في السياسة النقدية والمشاريع الاستثمارية، من شأنه أن يعيق تطور الاقتصاد العراقي.

وشدد الخبير الاقتصادي ورئيس اتحاد رجال الأعمال في العراق راغب رضا بليبل على النهوض بالقطاع الخاص وتفعيل القوانين الجاذبة للاستثمار ووضع سياسات تنظم التجارة الخارجية. ويصنف الاقتصاد العراقي على أنه اقتصاد ريعي لاعتماده بشكل كبير على النفط كمورد للدخل الوطني، فيما يعاني قطاعا الزراعة والصناعة من كساد بسبب انهيار البنى التحتية التي تحرك هذين القطاعين.

تشكيل لجان لحل المشاكل العالقة بين بغداد وأربيل

□ بغداد /المدى

اتفق وزراء في حكومتي بغداد وأربيل على تشكيل لجان ثنائية مشتركة للتدقيق وحل المشاكل العالقة ودفع المستحقات الشركات النفطية في الإقليم في ضوء قانون الموازنة. وقال بيان صدر عن مكتب نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس على هامش اجتماع ضم وزراء النفط والمالية والتجارة في حكومتي بغداد وأربيل وتلقت "السومرية نيوز"، نسخة منه: إن "المجتمعين اتفقوا على حل المشاكل العالقة بين الحكومتين"، مؤكدا أن "الاجتماع خلص إلى الاتفاق على تشكيل لجان ثنائية مشتركة للتدقيق وحل المشاكل العالقة ودفع مستحقات الشركات النفطية في الإقليم في ضوء قانون الموازنة". وأضاف البيان أن "الوزراء في الحكومتين اتفقوا أيضا على استمرار تصدير النفط عبر الأنبوب الحكومي، ورفع إنتاج الإقليم إلى ٢٠٠ ألف برميل يوميا، كمرحلة أولى مع مراعاة الزيادة للسنة القادمة".

ويشار إلى أن الاجتماع كان برعاية من نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويش وضم كلا من وزير المالية في الحكومة الاتحادية رافع العيساوي ووزير النفط في الحكومة الاتحادية عبد الكريم العيبي ووزير التجارة في الحكومة الاتحادية خير الله بابكر ورئيس ديوان الرقابة المالية عبد الباسط تركي ووزير الموارد الطبيعية في اقليم كردستان ئاشتي هورامي وعدد من المسؤولين في وزارة المالية لإقليم كردستان. من جانبه، أكد التحالف الكردستاني، أن اتفاق بغداد وإقليم كردستان على دفع مستحقات الشركات النفطية سيسهم بتشريع قانون النفط والغاز، مشيرا إلى أن هذا التقارب سيفتح آفاقا جديدة بالعلاقة بين الطرفين، وسيتيح للإقليم تصدير ٢٠٠ ألف برميل نفط يوميا. وقال المتحدث باسم التحالف مؤيد الطيب لـ"السومرية نيوز": إن "التحالف الكردستاني يرحب بلقاء وفد من إقليم كردستان بممثلين عن الحكومة الاتحادية، والذي تمخض عنه اتفاق على عدة محاور من بينها دفع مستحقات الشركات النفطية"، معتبرا هذا "اللقاء سينهي ملفا ظل شائكا لفترة طويلة، وسيتيح للإقليم تصدير ٢٠٠ ألف برميل نفط يوميا". وأشار الطيب إلى أن "توقف صادرات النفط اتخذ من قبل حكومة الإقليم وإدارة تلك الشركات لعدم دفع المستحقات المالية من قبل الحكومة الاتحادية"، مؤكدا أن "إعادة التصدير سيزود الموازنة الاتحادية بأموال تقدر بالمليارات". واعتبر الطيب أن "هذا اللقاء سيسهم بشكل كبير بفتح آفاق جديدة بالعلاقة بين الطرفين، فضلا عن التسريع بتشريع قانون للنفط الغاز والذي ظل يراوح مكانه منذ ٢٠٠٧".

تزايد الطلب على الدينار العراقي في البورصة الخليجية

□ بغداد/ المدى

أكد الخبير المالي باسم جميل انطون أن الدينار العراقي بدأ يتعافى بعد ارتفاع قيمة الطلب عليه في أسواق الصيرفة الخليجية، مشيراً إلى أن الدينار ارتفعت قيمته أمام الدرهم الإماراتي في سوق صيرفة دبي بنسبة (٠،٢٦٪) وهذا دليل على قوة الاقتصاد الوطني.

وقال انطون إن العملة هي وجه للاقتصاد، فعندما يكون الدينار العراقي مدعوما بعملة اخرى وهي عملة "الدولار" فيكون هناك في المقابل ضخ للنفط الخام العراقي وزيادة في صادراته لاسيما وان هناك ارتفاع بأسعار البترول في الأسواق العالمية، مشيراً الى ان المارين في الدول التي تشهد تفاديا باقتصادها يقبلون على شراء الدينار العراقي.

وأضاف: لأنهم يتوقعون بان الدينار العراقي قد تحدث فيه طفرات كبيرة وزيادات بقيمته ويحدث انتعاشاً في السوق العراقية، اضافة الى كثرة الحديث عن تنفيذ مشروع حذف الأصفار الثلاث من العملة العراقية التي قد يعطي قوة وزخما للدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية، هذه كلها ساهمت في إقبال المضاربين على الأسواق العالمية على شراء الدينار العراقي. وأضاف: أن التقرير الصادر عن سوق صيرفة دبي الذي أشار الى ارتفاع قيمة الدينار العراقي مقابل الدرهم الاماراتي بنسبة (٠،٢٦٪)، يبرهن على أن الدينار العراقي بدأ يتعافى والاقتصاد الوطني قوي نتيجة لما يمتلكه من احتياطيات كبيرة من الثروات الطبيعية وكذلك من العملات الصعبة التي تعتبر غطاءً للدينار. وقد كشف تقرير لسوق الصرافة في دبي عن ارتفاع الدينار العراقي مقابل الدرهم خلال الأسبوع الماضي بنسبة ٠,٢٦٪.

وأوضح التقرير: تراجعت، نسبياً، حركة التحويل والمضاربة وتبديل العملات الأسبوع الماضي في شركات تداول العملات في الامارات، وذلك تزامناً مع بداية العام الدراسي الجديد وانتهاء موسم الإجازات، حيث تتناقص في هذا الوقت من العام معدلات السيولة في أسواق الفوركس، وان في سوق العملات بالإمارات، ارتفع الدينار العراقي مقابل الدرهم خلال الأسبوع الماضي بنسبة ٠,٢٦ ٪، مسجلاً ٠,٠٠٣٢

وفي خصوص ضخ الدولار أكد الخبير الاقتصادي عبد المنعم القزاز، أن ضخ كميات كبيرة من الدولارات وبيعها لمكاتب الصيرفة بهدف تخفيض قيمة الدولار أمام الدينار ساهم بتشجيع غسيل الأموال واستغلال بعض أصحاب مكاتب الصيرفة المواطنين لرفع سعر صرف الدولار.

وقال القزاز: إن إجراء البنك المركزي بتخفيض سعر الصرف الدولار أمام الدينار العراقي من خلال ضخ كميات كبيرة للمصارف وبيعها لمكاتب الصيرفة حفز أصحابها على البحث على الربح عن طريق رفع أسعار الدولار أمام الدينار العراقي لاستغلال المواطن. وأضاف: أن أكثر هذه الدولارات تذهب خارج العراق لشراء السلع والخدمات المستوردة والبعض من هذه الدولارات تذهب إلى القطاع الخاص لبيعها بأسعار مرتفعة بهدف تحقيق الربح، داعياً، البنك المركزي الى اتخاذ إجراءات بديلة وصحيحة لتخفيض سعر الصرف الدولار أمام الدينار.

وأشار إلى: أن اقتصاد العراق غير قادر على تلبية حاجات المستهلك وجميع السلع والخدمات هي مستوردة ما يجعل ارتفاع سعر الدولار للاستيراد السلع والخدمات من الخارج. وأوضح: أن تفعيل قانون التعرفة الجمركية سيعمل على عدم خروج الدولار الى الخارج لاستيراد السلع والخدمات ما يقلل من قيمة الدولار أمام الدينار.

برلمانية: الإصلاحات السياسية تدعم ملف الخدمات

□ بغداد /المدى

عدت عضو لجنة الخدمات والإعمار سهاد العبيدي حل مشاكل الملف الخدمي مرتبطا بحل المشاكل في الملف السياسي ومعالجة ملف الفساد إضافة الى الملف الامني وتحسينه يعتمد على الإصلاحات السياسية ومحاربة الفساد.

وقالت في تصريح لوكالة كل العراق إن "الملفات الأمنية والسياسية والاقتصادية والخدمية هي ملفات متشابكة مع بعضها"، مبينة أن "الملف الخدمي يعاني التباطؤ في نموه بسبب ملف الكهرباء".

وأضافت أن "ملف الكهرباء هو ملف سياسي بحت ولا علاقة له بالخدمات"، موضحة أن "الفساد يدخل ضمن الملفات التي تتعلق بالخدمات والذي هو مرتبط بالملف السياسي"، مشيرة إلى "وجود مفسدين وفاسدين محميين من قبل كتل سياسية كبيرة وبعضهم قادة أحزاب سياسية".

وتابعت العبيدي أن "كل هذه الملفات متشابكة مع بعضها وإذا أردنا ان يكون هناك حل لكل من هذه الملفات يجب إصلاح الملف السياسي أولا ومن ثم ملف الفساد"، مبيناً انه "في حال حل الملفات السياسية والأمنية ومعالجة الفساد سوف يكون الملف الخدمي جاهزا ويتم تطبيقه بشكل صحيح".

وتعاني محافظات عراقية عدة ومناطق متفرقة من العاصمة بغداد من نقص في الخدمات منها نقص مياه الصالحة للشرب وعدم وجود منظومة للصرف الصحي وعدم تعبيد الطرق إضافة الى نقص الطاقة الكهربائية في حين رأى مراقبون أن الفساد المالي والإداري يقف وراء تردي الخدمات في البلد.

حركة السوق

اسعار المواد الغذائية

لحم عراقي	١٤,٠٠ الف دينار
دجاج مستورد	٤٠٠٠ آلاف دينار
برتقال	١٠٠٠ الف دينار
موز	١٠٠٠ الف دينار
تفاح	١٠٠٠ الف دينار
عنب	١,٥٠٠ الف دينار
تمر رطب	٢٠٠٠ الف دينار
بطاطة	٢٠٠٠ الف دينار
طماطة	٧٥٠ الف دينار

اسعار المواد الانشائية

طابوق	٧٥٠ الف دينار
سمنت	١٥٠ الف دينار
حديد تسليح	٨٥٠ الف طن
سمنت أبيض	١٨٠ الف دينار

اسعار العملات

الدولار	١١٢٤	ديناراً

اسعار النفط

خام برنت	١١٣	دولار
الخام الامريكي	٩٦,١٥	دولاراً